

إشكالية قياس ظاهرة الفقر

د. السعيد بريكة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
الباحثة عوام أنسرين، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

المخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الفقر، كذلك إبراز أهم طرق قياسها، المشكلات التي تعترى هذا القياس، فأصبح هناك ادراك من قبل الدول مختلف المنظمات بضرورة تطوير أدوات ومؤشرات القياس التي تكون نتائجها أقرب للواقع، من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن بين أسباب عدم النجاح التام في القضاء على الفقر يرجع إلى تضارب في الأرقام والبيانات الناتجة عن القياس مما يصعب المقارنة وكذلك عدم نجاح سياسات محاربهه، لذا لا بد قبل القياس من مراعاة التعريف أو المقاربة المعتمدة للفقر، مؤشر القياس والتأكد من البيانات المجمع من أجل القياس.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة الفقر، المقاربة المعتمدة للفقر، سياسات محاربة الفقر

Abstract: This study aims to identify the phenomenon of poverty, as well as to highlight the most important methods of measuring it, the problems in this measurement, so there is a recognition by countries of different organizations to develop tools and indicators of measurement, which results closer to reality, among the most important findings of this study that Among the reasons for the lack of success in eradicating poverty is a discrepancy in the numbers and data resulting from the measurement, which makes it difficult to compare, as well as the lack of success of the combat policies. Therefore, it is necessary to take into account the definition or approach adopted for poverty, measurement index and verification of data collected for measurement .

Key-Words : Poverty, the adopted approach to poverty, policies to combat poverty

المقدمة:

أدت رغبة الدول والمنظمات الدولية في القضاء على الفقر، إلى ضرورة قياسه عن طريق عدة طرق ومؤشرات، من أجل معرفة شدته حجمه وكذلك من أجل معرفة خريطة الفقر في العالم، فالمنتبع لظاهرة الفقر في العالم يرى اختلاف معدلات الفقر من دولة إلى دولة، وأحيانا الاختلاف في الدولة الواحدة بين فترة أخرى، نظرا لاختلاف المؤشرات المطبقة في قياس الفقر، فقد تعمد دولة في قياسها للفقر على خط الفقر المطلق، و دولة أخرى تعتمد الخط النسبي، هذا الأمر يسبب تضارب في الأرقام والبيانات وبالتالي الخطأ في وضع السياسات وفقها، وكذلك صعوبة المقارنة بين دولتين، أو فترتين لنفس الدولة، اذا كانت المؤشرات المستخدمة مختلفة وهذا ما جعل الكثير من المتخصصين يرى بأنه لا بد من مراجعة طرق ومؤشرات الفقر نظرا لظهور عدة مشكلات.

هذا الطرح يقودنا إلى التساؤل الرئيسي: ما هي أهم المشاكل التي تواجه عملية قياس الفقر؟

أهداف الدراسة:

الغرض من الدراسة لا يعدو عن كونه تجسيد للأهداف التالية:

1. الوقوف على ظاهرة الفقر وأهم أسبابها، باعتبارها أهم مشكلة اجتماعية تعرقل مسار التنمية في العالم؛
2. التعرف على مختلف طرق ومؤشرات قياس ظاهرة الفقر؛
3. إبراز أهم مشكلات قياس الفقر؛
4. إعطاء نظرة بسيطة عن قياس الفقر في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معرفة وتحديد أهم مشكلات قياس ظاهرة الفقر، بغية تفاديها والوصول إلى تطبيق المؤشرات التي تعطينا نتائج أقرب للواقع مما يسهل وضع سياسات اقتصادية موجهة فتكون فعالية أكبر في خفض مستويات الفقر.

المحور الأول: ظاهرة الفقر المفهوم والقياس

1- تعريف ظاهرة الفقر:

اختلف المفكرين في تعريف ظاهرة الفقر، نظرا لتعدد الظاهرة فالفقر ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب تحديد مفهوم لها فكل يراها من جانب معين، لكن ما اتفق عليه هو أن للفقر وجوه كثيرة، وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات، وهناك أيضا إفقار البيئة، بل وإفقار أمم بأسرها حيث يعيش المجتمع في حالة فقر (عيسى، 2009، ص30).

1-1 مفهوم ظاهرة الفقر في الفكر الاقتصادي:

عرف الفقر آدم سميث **adam smith** في سنة 1776 على أنه "عدم القدرة على شراء الضروريات بحكم طبيعتها أو حسب الطلب" (Davis, Martinez, 2014, P.7).

أما كارل ماركس **Karl marx** فقد كان أكثر وضوحا في تحديده لمفهوم الفقر وفق البعد النسبي حيث جاء في تعريفه للفقر "احتياجاتنا ومتعتنا مستمدة من المجتمع، ونقيسها حسب المجتمع وليس وفق الرغبات، لأنها ذات طبيعة اجتماعية، فهي لها طابع النسبية" (Davis, Martinez, 2014, P.7).

2-1 تصنيفات الفقر:

2-1-1 الفقر المطلق والفقر النسبي: فالمفهوم الأول يعطي حداً معيناً من الدخل يضمن إشباع الحاجات البيولوجية كالأكل والملبس والسكن وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين أن الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة. (السلومي، حوتية، 2014، ص 314)

2-1-2 الفقر البشري و الفقر النقدي : يعرف الفقر البشري على أنه عجز فئة من أفراد المجتمع على تحقيق المستويات الدنيا من الاحتياجات الأساسية كالرعاية الصحية، الغذاء، التعليم و القدرة على المشاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية بكل حرية، وبالنسبة للفقر النقدي فهو نقص في عنصر واحد هو الدخل أي أنه يتم تحديده على أساس معيار الدخل. (عثماني، بوزيد، 2013، ص 4)

2-1-3 الفقر الثابت و المؤقت: الفقر الثابت هو فقر جماعي و هيكلي، أما الفقر المؤقت أو الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية و هو عادة ما يمكن تجاوزه بالتكافل و التضامن الشعبي و الدولي. (السلومي، حوتية، 2014، ص 314)

3- قياس الفقر حسب المقاربة أحادية البعد:

1-3-3 خطوط الفقر :

من أجل تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما كان لابد من توفر معايير لذلك، ويعد خط الفقر المقياس الأكثر شهرة و استخداماً، يعرف خط الفقر على أنه "مستوى المعيشة الذي يصنف من لا يستطيع الحصول على دخل أعلى منه بأنه فقير أو قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيراً".

فيعتبر الفرد فقيراً إذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويطلق على هذا الحد الأدنى بخط الفقر، وعادة ما يحسب هذا الخط على أساس الدخل في الدول المتقدمة أو على أساس الإنفاق الاستهلاكي في الدول النامية كمؤشر لمستوى المعيشة، ونجد عدة خطوط فقر أهمها مايلي :

1-3-1 خط الفقر المطلق:

إن تعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد في المجتمع من سلع استهلاكية غذائية، و سلع استهلاكية غير غذائية، أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق: أولهما خط فقر الغذاء

(الفقر المدقع)، على اعتبار أن المكون الرئيسي للاحتياجات الأساسية في الدول النامية هو الغذاء وثانيهما هو خط فقر غير الغذاء أو خط الفقر الأعلى يتمثل في احتياجات الضرورية غير غذائية (الملبس، السكن، التعليم والصحة) (طويطي، عرج مجاهد، 2014، ص21)

1-3-2 قياس خط الفقر المطلق:

هناك العديد من الأساليب المتبعة لقياس خط الفقر المطلق منها ما يلي: (العذاري، الدعي، ص48-49)

أ- أسلوب النمط الغذائي المقترح: يقوم هذا الأسلوب على تحديد سلة المواد الغذائية التي تحدد حاجة الفرد من السرعات الحرارية وبأقل كلفة، أما محتويات السلة فتتحدد عادة من مختصين بالتغذية وتحسب تكلفة السلة على أساس أدنى الأسعار، ويمكن تقدير خط الفقر المطلق حسب الصيغة الرياضية التالية:

$$PA=K/R \text{ حيث أن :}$$

Pa : خط الفقر المطلق؛

K : التكلفة المحسوبة لسلة المواد؛

R : نسبة الإنفاق الغذائي إلى إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ب- أسلوب النمط الغذائي الفعلي: يقوم هذا الأسلوب على حساب متوسط حصة الفرد الإجمالية من السرعات الحرارية للفئات الداخلية المختلفة، ويتم اختيار الفئة الداخلية التي يكون متوسطها الأقرب إلى متوسط احتياجات الفرد من السرعات، وباستخدام الاستكمال الخطي يحدد خط الإنفاق الإجمالي للمتوسط المذكور، والصيغة الرياضية الآتية تمثل احتساب خط الفقر المطلق على مستوى الأسرة

$$Pa=n * ca \text{ حيث أن :}$$

Pa : خط الفقر المطلق؛

n : عدد الأفراد في الأسرة؛

Ca : متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية وغير الغذائية).

1-2 خط الفقر النسبي: يحدد خط الفقر النسبي تبعاً للموقع النسبي للفرد والأسرة ضمن المجتمع المعني، وطبقاً لذلك يحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط أو بالحد الأعلى لدخل نسبة 25% من السكان الأدنى دخلاً، وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه. (الفارس، 2001، ص27)

1-3-2 قياس خط الفقر النسبي :

يعتبر هذا الخط من أكثر خطوط الفقر استعمالاً في الدول الصناعية، ومن أسهل المقاييس حساباً اعتماداً على البيانات الخاصة بإنفاق الأسرة الشهري أو الفرد، الدخل و توزيعه باستخدام عدة طرق ومنها: (بوزيد، 2012، ص94)

أ- طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط :

عادة ما يتم تقدير خط الفقر حسب هذه الطريقة نسبة إلى الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني لزمان و مكان معينين، كأن يحسب على أساس النصف $2/1$ أو ثلثين $3/2$ من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل لوطني .

ب- طريقة المجموعات :

وفق هذه الطريقة يحسب خط الفقر النسبي بترتيب أفراد المجتمع ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً حسب مداخيلهم و يتم تصنيفهم في مجموعات جزئية، فالفقراء هم الأفراد أو العائلات الذين ينتمون إلى المجموعات الأقل دخلاً، فمثلاً الفقر النسبي في مجتمع ما يساوي الحد الأدنى لدخل السكان الذين يمثلون حوالي 10% من مجمع السكان الأدنى دخلاً.

إن خط الفقر النسبي يحدد نسبة الفقر لكنه لا يقدر مدى الحرمان الذي تعيشه هذه الفئة من الاحتياجات الأساسية، وكذا التفاوت في مدى الحرمان داخل المجموعة نفسها .

فخط الفقر النسبي يعتمد على التقدير الشخصي بعكس خط الفقر المطلق . كما أنه يتغير من فترة لأخرى بتغير الدخل ومستوى المعيشة ولا يتأثر بنمو الناتج الوطني، مما يجعل من خط الفقر المطلق الذي يعد قيمة ثابتة مع الزمان والمكان يتناسب أكثر وتحليل ظاهرة الفقر في الدول النامية.

1-3-3 خط الفقر الذاتي (الاجتهادي) :

ترتكز هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء ذاتهم وذلك بتحديد المكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما وهي تتركز على الإجابات التي يقدمها الأفراد على السؤال التالي : ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية؟ وهذه الاحتياجات الأساسية التي تتمثل في الغذاء الملابس، السكن، التعليم، الصحة والمواصلات وبأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال التوصل إلى خط الفقر الذاتي . (طويطي، عرج مجاهد، 2014، ص21)

فعالبا ما يقدم لنا خط الفقر الذاتي خط مرتفعاً مقارنة بخطوط الفقر السابقة ، فخط الفقر الذاتي هو مكمل للخطوط السابقة و ليس بديل لها.

1-3-4 خط الفقر الدولي :

من أجل المقارنة اعتمد البنك الدولي في تقريره لعام 1990 خط للفقر المدقع قدره دولار واحد للفرد، و في تقريره 2001 استخدم خطين للفقر يتم من خلالهما تقسيم المجتمع إلى من يقع إنفاقه ما دون الخط (فقراء) ومن يقع إنفاقهم فوق خط الفقر (غير فقراء)، يعادل خط الفقر الأول دولار/يوم، وبعد بذلك معيارا لقياس الفقر في أشد بلدان العالم فقرا، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المدقع، أما الخط الثاني فيعادل دولارين/يوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية، والمعيار الأكثر ملائمة للفئات الدنيا في البلدان والمناطق ذات الدخل المتوسط، ويقوم البنك الدولي بنشر وتحديث بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام سلة السلع الغذائية وغير الغذائي. (حليح، جصاص، 2010، ص 179)

فخط الفقر الدولي يسمح بقياس مدى انتشار الفقر في العالم، ولا يسمح بتقدير الفقر، إضافة إلى أنه منخفض وغير كاف لتغطية الحاجات الأساسية، كما أنه لا يأخذ في الاعتبار اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

2-3 مؤشرات الفقر:

بالرغم من أهمية خط الفقر في تمييز الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، إلا أنه غير كاف، فه يحدد لنا فقط مجموعة الفقراء لذلك كان لا بد من مؤشرات أخرى و يمكن تقسيمها لمؤشرات بسيطة وأخرى مركبة

2-3-1 المؤشرات التقليدية البسيطة :

2-3-1-1 مؤشر تعداد الرؤوس.

مؤشر تعداد الرؤوس هو الأسلوب الأكثر شيوعا لتقدير انتشار الفقر، يقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء. فهذا المؤشر هو بسيط لإنجازه وسهل الفهم ومع ذلك، فهذا المؤشر هو غير حساس للاختلافات الموجودة في عمق الفقر وبدقة أكثر، فإنه يفشل في التقاط المدى الذي يسقط فيه دخل الفرد أو (الإنفاق) تحت خط الفقر (Comcec, Sesric, 2015, P11).

وبقاس بعدد السكان الذين يعيشون بدخل تحت خط الفقر كنسبة من مجموع السكان وفق الصيغة التالية:

$$H = g/n * 100$$

H : نسبة السكان الفقراء؛

g : عدد السكان الفقراء؛

n : مجموع السكان.

2-1-3-2 مؤشر فجوة الفقر.

يقيس مؤشر فجوة الفقر عمق الفقر الذي يحدد إلى أي مدى، في المتوسط، تقع فيه الأسر/الأفراد تحت خط الفقر، ويظهر هذا المؤشر كم من المال يجب أن يتم تحويله إلى الفقراء من أجل انتشالهم من الفقر وبدقة أكثر، يقدم هذا المؤشر الحد الأدنى لتكاليف القضاء على الفقر بالتحويلات النقدية ومع ذلك، فإن مؤشر فجوة الفقر لا يأخذ في الاعتبار الاختلافات في شدة الفقر بين الفقراء، وبالتالي يميل إلى تجاهل عدم المساواة بين الفقراء فمؤشر فجوة الفقر قد يكمل مؤشر تعداد الرؤوس، ولكنه قد لا يكون كافياً لكي يعكس بشكل كامل انتشار الفقر في البلد (Comcec, Sesric, 2015, P11)، ويحسب وفق الصيغة التالية :

$$PG = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (Z - Y_i)/Z$$

حيث أن:

PG: فجوة الفقر؛

n: حجم السكان؛

Z: خط الفقر؛

Yi: مستوى الدخل.

2-1-3-3 مؤشر مربع فجوة الفقر (شدة الفقر):

يستخدم مؤشر مربع فجوة الفقر لقياس شدة الفقر التي هي درجة التفاوت بين الفقراء أنفسهم وهذا المؤشر هو المجموع المرجح لفجوات الفقر (كنسبة من خط الفقر)، حيث أن الترتيبات هي فجوات الفقر المتناسبة، فترتيب فجوة الفقر يعطي وزناً أكبر لفجوة الفقر لأفقر الأسر حيث ستصبح فجوة فقرهم أكبر. ونشأت الحاجة إلى هذا المؤشر لأن مؤشر فجوة الفقر قد لا يعبر بدرجة كافية عن المخاوف بشأن تغييرات التوزيع داخل الفقراء، فعلى سبيل المثال إذا أدت سياسة في تحويل الأموال من شخص تحت خط الفقر إلى أفقر شخص، فإن مؤشر مربع فجوة الفقر سيعكس هذا التغيير، في حين أن مؤشر فجوة الفقر لن يعكسه (comcec, sesric, 2015, P11)، ويحسب وفق الصيغة التالية (الفارس، 2001، ص30):

$$Ps = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n [(Z - Y_i)/Z]^2 * 100$$

حيث أن:

Ps : شدة الفقر؛

n : حجم السكان؛

Z: خط الفقر؛

Y: دخل الفقراء الذين يكون دخلهم أقل من خط الفقر (مستويات الدخل للفئات الفقيرة)

2-3-1-4 معامل جيني.

المقياس الوحيد المعروف والمستخدم على نطاق واسع لعدم المساواة هو معامل جيني ويستند هذا المعامل على منحني لورنز، وهو منحني ترددي تراكمي يقارن توزيع متغير معين على سبيل المثال (الدخل) مقابل السكان بهدف إظهار عدم المساواة (Comcec, Sesric, 2015, P13).

وعادة ما يتم رسم منحني لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الأضلاع يمثل محوره الأفقي التراكمي للسكان (من 0 إلى 1%) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للدخل (من 0 إلى 1%)، كما يمثل وتر المثلث حالة المساواة الكاملة (العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تساوي فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الدخلية التراكمية .

و تتراوح قيمة معامل جيني بين صفر (في حالة المساواة الكاملة، أي عندما ينطبق منحني لورنز مع وتر المثلث)، وواحد (أو مائة) في حالة عدم المساواة الكاملة (علي، بن جيني 2006، ص13) .

يحسب معامل جيني بالصيغة الرياضية التالية:

$$G = 1 - \frac{1}{1000} \sum_{i=1}^n \frac{(Y_i - Y_{i-1})F_i}{n}$$

حيث أن:

G: معامل جيني؛

Y_i: التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة **i**؛

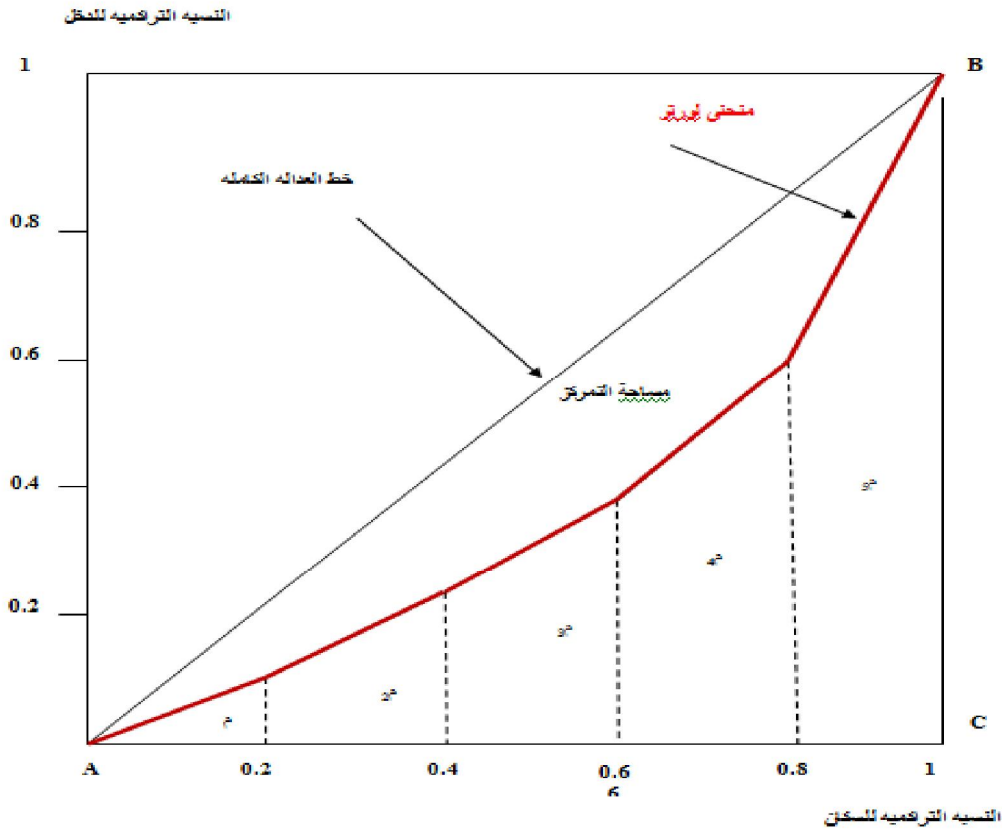
Y_{i-1}: التجمع التراكمي للنسبة المئوية للدخل المقابل للفئة السابقة؛

n: عدد الفئات؛

F_i: النسبة المئوية للأسر في الفئة.

حيث أن $0 < G < 1$

الشكل رقم (1): معامل جيني على منحني لورنز



المصدر: شيبان سمير، محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية قياس الفقر الحضري والريفي لولاية سطيف (1990-2010)، مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة، 2012، ص 25

2-3-1-5 منحنى انتشار النمو :

يوضح منحنى انتشار GIC النمو تفسخ النمو عبر فئات الدخل المختلفة من خلال تقديم أثر النمو على الفقر. ويرسم (GIC) مقارنة معدل النمو في كل شريحة خمسية من نصيب الفرد من الدخل، ويسمح (GIC) مقارنة انتشار النمو في الشرائح الأفقر من السكان مع الشرائح الأكثر ثراء أو مع معدل نمو الدخل المتوسط (Comcec, Sesric, 2015, P11).

2-3-1-6 مؤشر سين (sen)

اقترحه sen (1976) يعتبر مؤشر سن الفقر مؤشرا تجتمع فيه أهم مؤشرات الفقر السالفة الذكر ، وعليه فهو يسعى لدمج الآثار المترتبة على عدد الفقر اء، وعمق فقرهم، وتوزيع الفقر داخل المجموعة (comcec,sesric,2015,p13) و تكون صيغته الرياضية كالاتي : (sen,1979 ,p50):

$$P = H * G^*$$

حيث أن:

P: درجة الفقر؛

H:نسبة السكان الفقراء؛

G*معامل جيني المعدل، ويأخذ الصيغة التالية:

$$G^* = M + (1 - M) * G$$

حيث أن:

G: معامل جيني؛

M:نسبة فجوة الدخل (IRG)

و يقاس هذا المؤشر نسبة فجوة الدخل وفق الصيغة التالية:

$$IGR = 1 - (Y^*/Z)$$

حيث أن:

IGR:نسبة فجوة الدخل؛

Y*:متوسط دخل الفقراء؛

Z:خط الفقر.

2-1-3-7 مؤشر سين-شروك-ثون (Sen, Shroks et Thom)

وضع مؤشر (SST) للفقر في الأصل من حيث مقياس الفقر الأساسي ومقياس عدم المساواة. فمقياس فجوة الفقر هو مقياس الفقر الأساسي المستخدم لبناء (SST) و هو واحد من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع للفقر، ومعامل جيني هو مقياس عدم المساواة. ويمكن أن يتفسخ هذا المؤشر إلى عناصره المكونة مثل مؤشر فجوة الفقر وكذلك معامل جيني. ومع ذلك، فإن الربط بين المؤشر وعناصره التأسيسية ليس بالواضح. (comcec,sesric,2015,p12)

2-1-3-8 مؤشر واتس (Watts)

اقترح هذا المؤشر من قبل watts (1968) وهو متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر ولوغاريتم الدخل، ومؤشر واتس هو مقياس جيد للفقر لأنه أكثر حساسية للتحويل في الطرف الأدنى للتوزيع مما كان عليه في الطرف العلوي لتوزيع دخل الفقراء ومن جانب ذلك، هذا المؤشر هو متفسخ تكميلي وفي هذه الحالة يتم التعبير عن الفقر الإجمالي كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر (comcec,sesric,2015,p12,p13)

2-3-2 قياس الفقر متعدد الأبعاد (المؤشرات المركبة لقياس الفقر) :

2-3-2-1 مؤشر التنمية البشرية HDI:

اعتمدت PUND سنة 1990 على مؤشر HDI ، حيث يعتمد على في قياس الفقر على 3 معايير: **المستوى الصحي** : يتمثل في معدل أمل الحياة عند الولادة يختلف من جنس لآخر، ومن بلد إلى بلد آخر.

مستوى التحصيل العلمي: وهو عدد سنوات الدراسة (متوسط) ،حيث يرجح المعدل التعليمي ب 3/2 عدد سنوات الدراسة ب 3/1 .

المستوى المعيشي (الدخل): يتمثل في الدخل الفردي(نصيب الفرد من الدخل القومي) مع مراعاة القدرة الشرائية وعدم خطية الرفاهية الناجمة عن الزيادة في الدخل الفردي .

بعد تقييم العامل الثلاثة بواسطة سلم من 0 إلى 1، حيث الصفر يعني البلد المعني يتمتع بالقيم القصوى المشاهدة الخاصة بالمتغير موضوع المعالجة في حين الواحد يناسب أدنى قيمة مشاهدة له، بعد التقييم نقوم بحساب الوسط الحسابي لقيم العناصر الثلاثة المحصل عليها ثم نطرحها من واحد، والنتيجة المحصل عليها تمثل مؤشر التنمية البشرية، و هناك أيضا مؤشر التنمية البشرية حسب الجنس الذي يشبه HDI لكنه يأخذ في الاعتبار اللامساواة في الاستفادة من مكونات التنمية. (PUND،1997،p19)

2-3-2-2 مؤشر الفقر البشري HPI :

يعود استعمال هذا المؤشر إلى تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 وقياسه يقوم كذلك على عدة أبعاد ، فمؤشر الفقر البشري يهتم أساسا بالاختلافات والنقائص في أبعاد مؤشر التنمية البشرية (الصحة، التعليم، المستوى المعيشي)، وبالتالي فالفقر البشري يتمثل في حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية والمتمثلة في رعاية صحية ومستوى تعليمي مرضي، مستوى تعليمي عام مقبول لحد ما، وهي تمثل قدرة العيش طويلا وبصحة جيدة وتحصيل علمي،التمكن من الوسائل الاقتصادية، والمساهمة في الحياة الاجتماعية و السياسية .

وهذه العناصر لا تختلف تماما من صناعي إلى بلد نامي نتيجة الأخذ بالاعتبار الفروق في واقع هذه البلدان و لذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بالترقية ما بين الدليل المطبق لقياس الفقر البشري بالنسبة للدول النامية (HPI-1) و آخر للدول المصنعة (HPI-2) كما يلي : (بوكساني،

عثمان، 2014، ص 9-ص 11)

2-3-2-3 مؤشر الفقر البشري للدول النامية (HPI-1)

ركز دليل الفقر البشري للدول النامية على نواحي الحرمان من حيث ثلاثة أبعاد: طول العمر، التحصيل العلمي، مستوى المعيشي و يحسب بالصيغة الرياضية التالية :

$$HPI - 1 = \left[\frac{1}{3} (P_1^a + P_2^a + P_3^a) \right]^{1/a}$$

حيث أن :

3:a

P1: عدم قدرة الفرد على العيش طويلا و بصحة جيدة أي عدم تعرضه للموت المبكر و يتم قياسه بالنسبة للأفراد الذين قد يفارقون الحياة قبل سن الأربعين (40)

P2: حرمان الفرد من التعليم و يتم تمثيله بنسبة الأشخاص معدومي التحصيل العلمي و يقاس بنسبة الأمية .

P3: الحرمان المستوى المعيشي اللائق، و يعبر عنه بثلاثة متغيرات و هي نسبة المحرومين من الخدمات الصحية و الماء الصالح للشرب **P31** ، نسبة المحرمين من خدمات صحية عمومية **P32**، نسبة الأطفال الذين لا تزيد أعمارهم عن خمسة سنوات (5) و يعانون من سوء التغذية **P33** ، و يحسب **P3** بالمعادلة التالية :

$$P3 = 1/3 (p_{31} + p_{32} + p_{33})$$

2-3-2-4 مؤشر الفقر البشري للدول الصناعية : (HPI-2)

يعتمد دليل الفقر البشري في الدول الصناعية على نفس أبعاد دليل الفقر الخاص بالدول النامية مضاف إليه بعدا رابعا من أبعاد الحرمان و هو الاستبعاد الاجتماعي و الذي يرتبط بالإقصاء و عدم المشاركة و التهميش و يعبر عنه بالصيغة الرياضية التالية

$$HPI - 2 = \left[\frac{1}{4} (P_1^a + P_2^a + P_3^a + P_4^a) \right]^{1/a}$$

حيث أن:

P1: نسبة الأفراد الذين يقل عمرهم المتوقع عند الولادة عن 60 سنة ؛

P2: البالغون المفقررون إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة و الكتابة؛

P3: نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي (الدخل) المحدد بنسبة 50% (من متوسط الدخل المتاح للأسرة الجاهز للإنفاق)؛

P4: الحرمان من المشاركة أو الاستبعاد الاجتماعي، و يقاس بمعدل البطالة الطويل الأجل (12 شهرا أو أكثر) من القوى العاملة .

3:a

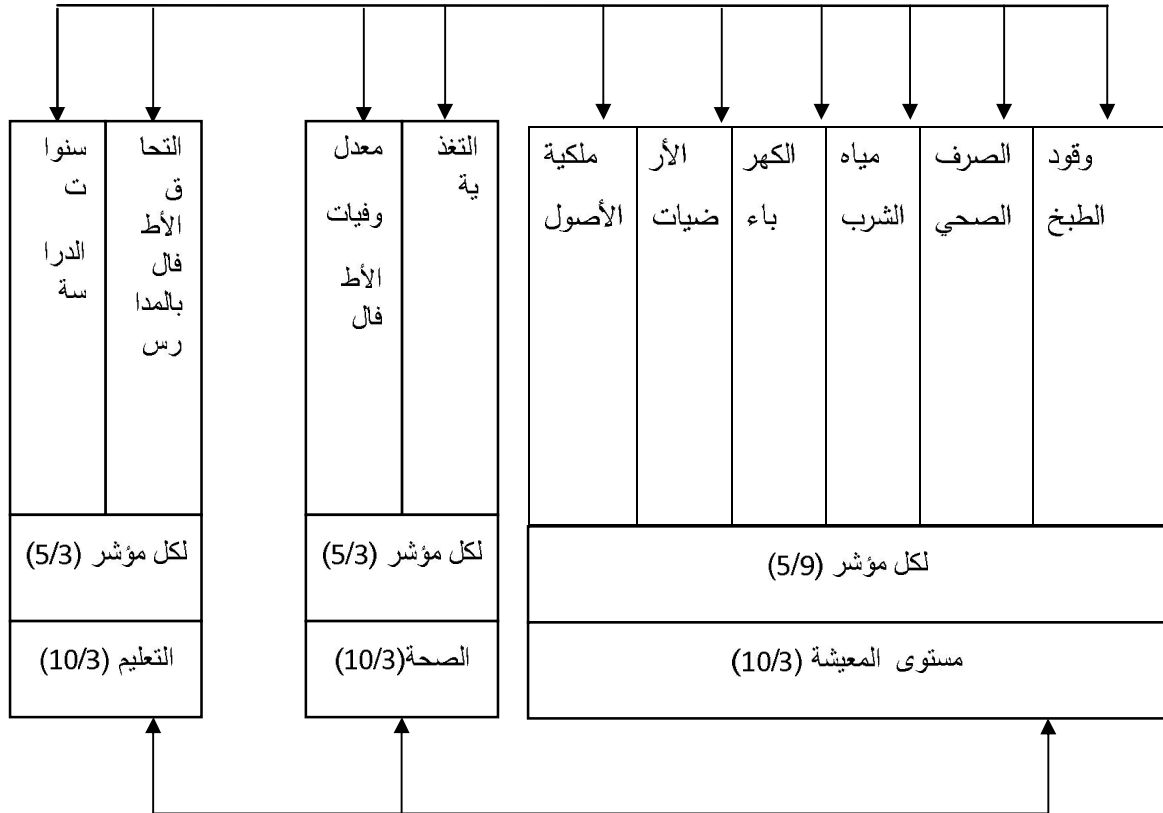
2-3-2-5 دليل الفقر متعدد الأبعاد (MPI)

نتيجة النقص الذي احتواه مؤشر الفقر البشري خاصة عدم قدرته على تحديد الأفراد الذين يعانون صور مختلفة من الحرمان في وقت واحد، و لذلك كان لابد من تطويره، و هو ما حصل حيث قام ألكير و فوستنر سنة 2007 بتقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد (MPI)، و قد استخدم لأول مرة في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2010، و الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر و التنمية (OPHI) (p13 ,2015 ,comcec,sesric) ، كما دعم نتائج هذا الدليل تقرير التنمية البشرية سنة 2011، و في تقريرها سنة 2013 بعنوان "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع " و بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قدمت مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية و الفقر مقاييس جديدة للتعرف على الفقر متعدد الأبعاد و شدته (الوالي، 2016، ص 40، ص 41)، و بحثت المبادرة في تقرير التنمية الإنسانية العربية كيف يمكن لبعض الدول العربية استخدام دليل الفقر المتعدد الأبعاد عن طريق إمكانية إدخال هذه البلدان لتحسينات على النموذج العالمي لدليل الفقر المتعدد الأبعاد تجعله أكثر انطباقا على ظرفها عبر توسيع نطاق دمج الأبعاد الوطنية أو دون الوطنية و المؤشرات و الأوزان الحدود الفاصلة، و يستخدم دليل الفقر المتعدد الأبعاد لألكير و فوستنر بيانات نتيجة مسح عن الأسر و الأفراد ليعكس مزيجا من تداخل الحرمان الذي تعانيه أية أسرة في ثلاثة أبعاد: التعليم، الصحة و ظروف المعيشة (نوار، 2014، ص 9).

ويتضمن 10 مؤشرات كما يظهر في الشكل (2)، و يتساوى كل بعد مع الآخر في وزنه، كما يتساوى كل مؤشر في وزنه داخل كل بعد.

الشكل رقم (2): مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

مؤشرات، كل مؤشر يتساوى في وزنه داخل كل بعد



3 أبعاد

المصدر: نوار عبد الحميد ، دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2014، ص 9.

حيث أن : (نوار، 2014، ص 9-11)

1- الصحة: يعبر عنها بمؤشرين هما:

1.1 معدل وفيات الأطفال: إذا كان قد توفي طفل في الأسرة و في أي سن .

2.1 التغذية: إذا كان هناك شخص بالغ أو طفل يعاني سوء التغذية في الأسرة.

2 التعليم: يعبر عنه ب:

1.2 سنوات الدراسة: إذا لم يتم أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي.

2.2 التحاق الأطفال بالمدارس: إذا كان هناك أطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في السنوات من 1

إلى 8

3 مستوى المعيشة: يعبر عنه بمايلي:

3.1 الكهرباء :إذا لم يكن في المنزل كهرباء.

3.2 مياه الشرب :إذا لم يكن لدى الأسرة سبيل للحصول على مياه الشرب النظيفة، أو كانت المياه النظيفة على بعد أكثر من 30 دقيقة سيرًا على الأقدام من المنزل) حسب تعريف الأهداف الإنمائية للألفية).

3.3 الصرف الصحي :إذا لم تكن مرافق الصرف الصحي للأسرة محسنة (وفق المبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية)، أو كانت محسنة لكن مشتركة مع أسر أخرى.

3.4 الأرضية :إذا كانت أرضية المنزل ترابية أو رملية أو مكسوة بالروث.

3.5 وقود الطبخ :إذا كانت الأسرة تطبخ باستخدام الخشب أو الفحم أو الروث.

3.6 الأصول :إذا كانت الأسرة لا تملك أكثر من واحد من هذه الأجهزة: راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية، ولا تملك سيارة أو جراراً.

يعكس دليل الفقر المتعدد الأبعاد بدقة وقوع الفقر أو نسبة الفقراء H والذي يمثل نسبة السكان التي تعاني الفقر المتعدد الأبعاد، ومتوسط شدة فقره A ،الذي يعرف بأنه متوسط نسبة المؤشرات التي يوصف عندها الفقراء بالحرمان، وبحسب ذلك بضرب وقوع الفقر في متوسط شدته بين الفقراء:

دليل الفقر المتعدد الأبعاد = وقوع الفقر H × متوسط شدته A

حيث أن:
$$H = \frac{\text{عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد (Q)}}{\text{العدد الإجمالي للسكان (N)}}$$

و:
$$A = C/Q$$

حيث أن:

C : تمثل أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء ، و قيمته تحدد الأشخاص الفقراء

يحدد لكل فرد عدد من النقاط وفق أوجه حرمان أسرته ،و المجموع الأقصى من النقاط هو 100%

كالتالي: تحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي و تكون القيمة القصوى لكل بعد تساوي 33.33 %، أما لكل

من بعدي الصحة و التعليم مؤشرا يساوي كل منهما 3/5 أي 16.3%، بالنسبة لبعد مستوى المعيشة

يشمل ستة مؤشرات و كل يساوي كل واحد منهم 9/5 أي 5.6%.

في الأخير تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أجه الحرمان الحصول على قيمة C التي تمثل حرمان الأسرة .

فالشخص يكون فقيراً حسب هذا المؤشر إذا كان محروماً من ثلث نقاط وزن المؤشرات على الأقل ، و يكون الشخص عرضة للفقر إذا كان محروماً من نسبة 20 إلى 33% من نقاط وزن المؤشرات ، و يكون في فقر مدقع إذا كان محروماً من نسبة 50% أو أكثر ، و على الرغم من استخدامه عملياً لسنوات عديدة لا يزال دليل الفقر المتعدد الأبعاد يواجه عدداً من التحديات على سبيل المثال، استخدام الأوزان المعيارية دون أية معلومات عن الأسعار إضافةً إلى ذلك، لا يستخدم أية معلومات عن عمر الأصول أو عملياتها أو نوعيتها.

مشكلات قياس الفقر

من خلال ما سبق من تعاريف لمصطلح الفقر ومختلف طرق قياسه وأهم مؤشرات، يتضح مجموعة من الإشكاليات المتعلقة بقياسه و يكن ذكرها فيما يلي: (طويطي،عرج مجاهد، 2014 ، ص24-ص25)

✓ ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة :فهل نعتد في تعريف

الفقر على الدخل فقط، أم يجب اعتماد تعريف للفقر أقرب إلى مفهوم الفقر البشري ؟

✓ ما يتصل بالمقاربات المعتمدة :هل نعتد حصراً على التحقيقات الميدانية الإحصائية من نوع

الدراسات المتعارف عليها عن مستوي معيشة الأسر وموازنة الأسرة أم يمكن اعتماد طرق بحث

أخرى(أساسية أو مكملة)من نوع دراسة الفقر بالمشاركة، وأساليب البحث السوسولوجي أو

الأنثروبولوجي.

✓ ما يتصل بالقياسات :أي منهجية سوف نعتد في تحديد وقياس خط الفقر المطلق أم النسبي،

على أساس الدخل أو الإنفاق، الأفراد أم الأسر؟ ما هو عدد الخطوط الوطنية والمنطقية التي

ستعتمد؟ ما هو الحد الأدنى للسعرات الحرارية وهل سيتم اعتبار المكونات الغذائية الأخرى

(بروتينات، فيتامينات...الخ) ، ما هي سلة السلع الغذائية وغير الغذائية المعتمدة في قياس الفقر

والي أي سنة تعود، ما هي طريقة احتساب خطوط الفقر الغذائية والدنيا والعليا، هل ستلحظ

مؤشرات أخرى غير الدخل والإنفاق، ما هي هذه المؤشرات(ملكية سلع معمرة، مؤشرات

اجتماعية... الخ) ؟ وما هو شكل إدماجها في خط الفقر المعتمد، هل سيعتمد خط فقر مستقل

على أساس مؤشرات اجتماعية اقتصادية(مؤشر خاص للفقر البشري، مؤشر إشباع الحاجات

الأساسية...الخ) هل سيكون هذا المؤشر مستقلاً أم مكملاً أم مدمجاً مع خط فقر الدخل؟



✓ ما يتصل بالبيانات المتاحة : نقص البيانات من مختلف المصادر يقف عائقاً أمام عملية قياس وتقييم الفقر، ومن الجدير ذكره هنا انه لا زالت الدول عربية تعد من اقل مناطق العالم توفر ابيانات الفقر ولذلك أسباب كثيرة .ولعل من أهم البيانات التي تتوفر في هذه الدول بشكل عرضي هي البيانات التي توفرها مسوحات إحصائية تنفذ لخدمة أهداف ليس من ضمنها هدف قياس الفقر وتحليله، إضافة إلى سجلات الخدمات الحكومية وبيانات تخدم احتياجات وجهود المنظمات الدولية.

و بصفة عامة هناك العديد من المعوقات فيا يخص قواعد بيانات قياس الفقر من مختلف المصادر والتي تقف أحياناً عائقاً أمام الحصول على مؤشرات فقر تتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة والدقة ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

✓ عدم توفر بيانات تفصيلية على مستوى الوحدات التحليلية، فعلى سبيل المثال إن الأسرة هي الوحدة الإحصائية في مسح نفقات ودخل الأسرة ولا يمكن الحصول على بيانات تفصيلية عن الإنفاق على مستوى الأفراد الأمر الذي لا يسمح بقياس الفقر والتفاوت على مستوى أفراد الأسرة أو بالنسبة لمجموعات معينة من السكان؛

✓ فقدان البيانات اللازمة إلى حساب بعض المؤشرات أو البيانات لبعض الفترات الزمنية مما يؤدي إلى اللجوء لأساليب التقدير أو إلى طرق الاستكمال الخطي أو الاستعانة ببيانات دولية أو أحياناً تنفيذ مسح صغيرة لتوفير البيانات المطلوبة؛

✓ إن البيانات التي تتوفر بشكل اعتيادي تخدم في قياس الفقر عند فترة زمنية معينة ولا تتضمن بيانات عن الأسر والأفراد التي تصاب بالفقر وتخرج منه بشكل دوري، أي بمعنى آخر أن الطرق المستخدمة لا تشمل الذين يصابون بالفقر بشكل مرحلي أو مؤقت؛

✓ في الغالب أن بيانات الفقر المتوفرة لا تتضمن معلومات كافية عن بعض شرائح المجتمع كشريحة الأغنياء التي يكون لسلوكياتها وأنماط استهلاكها آثار مباشرة بالنسبة للفقراء ولجهود مكافحة الفقر؛

✓ شح البيانات عن الفئات الأشد فقراً، فغالبا ما تكون هذه الفئات محرومة من الخدمات العامة وبالتالي ليست مشمولة ضمن سجلات الخدمات، كما أن أوضاعها غير المستقرة تؤدي إلى عدم شمولها ضمن المسوحات؛

✓ عدم الاتجاه نحو تنفيذ المسوح النوعية بشكل رسمي، والتي يمكن الاستفادة منها في عمليات التقييم والتخطيط ومراقبة وتنفيذ برامج مكافحة الفقر وتأهيل وتدريب الفقراء. ولكن ما زال هذا النوع من المسوح مختصرا على الدراسات والأبحاث الأكاديمية؛

✓ باعتبار أن مسح نفقات ودخل الأسرة يعتبر حاليا هو المصدر الرئيسي لتوفير بيانات الفقر في العديد من الدول، إلا أن عدد من الدول لا زال ينفذ هذا المسح كل خمس إلى عشر سنوات مما يخلق فجوة في قاعدة بيانات الفقر، ويجعل من الصعب متابعة برامج تقييم ومعالجة الفقر.

المحور الثاني: تحليل بعض مؤشرات الفقر في الجزائر

1- ظروف قياس الفقر في الجزائر

منذ استقلال الجزائر وهي تعمل على النهوض بالبلاد و تنميتها، خاصة خفض معدلات الفقر المرتفعة نتيجة الاستعمار، فجددت طاقات بشرية مكاتب إحصاء للحصول على بيانات قصد توجيه سياساته لمكافحة الفقر .

فالجزائر من الدول التي تعتمد على القيام بمسح حل إنفاق المستهلك و مستوى المعيشة الأسرية ، كما يمكن الحصول على البيانات من الميزانية الاجتماعية للدولة -وزارة المالية، التي تصدر دوريات فصلية، و المسؤول عن إصدار هذه البيانات هـ الديوان الوطني للإحصاء الذي يحوي كفاءات بشرية ذات مستوى عالي، كما أن مكتب الإحصاء له فريق خاص يعمل على تقييم الفقر و موظفيه حصلا على تعليم خاص حل قضايا الفقر، أما في مجال التعاون فالجزائر لديها شراكة مع البنك الدولي فقط عكس بعض الدول التي لها علاقات شراكة مع عديد المنظمات الدولية، و تبقى شراكة الجزائر مع البنك الدولي ضعيفة فيهي تقتصر في المساعدة على إعداد تقارير عن الفقر.

2- تحليل بعض مؤشرات الفقر في الجزائر :

2- 1 إجمالي عدد الفقراء :

و يقيس هذا المؤشر عدد الفقراء بالنسبة لمجموع السكان، حيث يبين الجدول التالي تطور عدد الفقراء في الجزائر ما بين سنة 1990 و 2011.

الجدول رقم (2) تطور عدد الفقر للفترة ما بين 1990-2011

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
عدد الفقراء (بالمليون)	1.52	1.98	2.20	2.46	1.62	1.13	0.91	0.47	0.45

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول (2) نلاحظ أن عدد الفقراء في الجزائر عرف ارتفاعا من 1.52م سنة 1990 إلى 1999 سنة 2.46م و هذا بسبب الأوضاع السياسية و الأمنية التي أثرت على التنمية الاقتصادية و أدت إلى زيادة عدد الفقراء .

ثم نلاحظ انخفاض ملحوظ في عدد الفقراء حيث بلغ 1.62م سنة 2002 إلى 0.45م سنة 2011، هذا راجع للتغيير السياسي الحاصل سنة 1999-2000 و تحسن الأوضاع الأمنية و أثر ذلك على التنمية الاقتصادية ، حيث بدأت الجزائر تطبيق برامج الخماسية للتنمية و برامج إنعاش الاقتصاد الوطني.

2-2 مؤشر انتشار الفقر :

يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفقر في بلد ما ن و الجدول التالي يمثل تطور انتشار الفقر في الجزائر ما بين 1990-2011 .

الجدول رقم (3) تطور مؤشر انتشار الفقر للفترة ما بين 1990-2011

السنة	1990	1993	1996	1999	2002	2005	2008	2010	2011
مؤشر انتشار الفقر	5.78	7.02	7.38	7.86	4.97	3.32	2.54	1.27	1.20

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول (3) نلاحظ انخفاض تدريجيا لمؤشر انتشار الفقر في الجزائر ، حيث بلغت نسبة انتشار الفقر 4.97 إلى 1.20م سن 2011 و هذا بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي و ارتفاع الجباية البترولية في هذه الفترة 2005-2011 و التي ساعدت الدولة على زيادة الدعم الاجتماعي لطبقات المجتمع الضعيفة ، و سياسات تشغيل و دعم الشباب، و قروض ansej ، كلها عوامل ساعدت على خفض انتشار الفقر .

2-3 مؤشر الفقر البشري :

حسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة ، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عالية و 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقييم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر ب 0.6777 من واحد سنة 2010 ، أعلى من مؤشر التنمية البشرية

المتوسط لمجموع الدول العربية والذي يقدر ب 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر ب 0.642. (بن جلول، سالمى، 2015، ص88-ص89)

جدول رقم (04) تطور مؤشر الفقر البشري و مكوناته في الجزائر للفترة 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لمؤشر الفقر البشري	16.60	18.95	18.23	17.16	15.41	14.72	13.69
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	6.39	6.03	5.83	5.71	6.5	6.3	6.10
النسبة المئوية معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق	23.70	27.2	26.16	24.60	22.00	21	19.5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء الشروب	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00	5.00
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات	3.50	3.70	3.70	3.70	3.1	3.1	3.1

المصدر: حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014، ص 157
من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن مؤشر الفقر البشري قد استمر في الانخفاض بداية 2008 من 17.16% سنة 2008 إلى 15.41% سنة 2009 وصولاً إلى 13.69% سنة 2011 و هذا بسبب تحسن مؤشراتته (حاجي، 2014، ص156)

✓ فمؤشر احتمال الوفاة قبل سن الأربعين انخفض من 6.39% سنة 2005 إلى 6.10% سنة 2011؛

✓ و مؤشر معدل الأمية لفئة 15 سنة فما فوق انخفض من 23.70% سنة 2005 إلى 19.5%

سنة 2011 و لكنها تبقى نسبة مرتفعة؛

✓ مؤشر الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن الأقل من 5 سنوات انخفض نسبيا من 3.50% سنة 2005 إلى 3% سنة 2011 .

لكن يبقى مؤشر الفقر البشري مرتفع نسبيا بسبب نسبة الأمية المرتفعة التي بلغت 19.5، وعدم انخفاض مؤشر السكان المحرومين من الماء الشروب.

الخاتمة:

نستنتج من خلال كل ما سبق أن أهمية قياس الفقر تكمن في التعرف علي الفقراء ومعرفة أماكن تواجدهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع، و كذلك التعرف علي خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسوحات الأسرية المتخصصة بهدف وضع و توجيه السياسات بغرض التقليل من حدة الفقر ، ومن اجل تحديد الأسر الفقيرة من الأسر غير الفقيرة يتم استخدام طرق قياس ومؤشرات تساعدنا في الحكم علي فقر أو عدم فقر الأسرة، وتختلف الطرق المستعملة في قياس الفقر باختلاف المقاربة و المفهوم المراد دراسته وكذلك إمكانية توفر البيانات اللازمة لتطبيق أي من هذه الطرق والأساليب، فلا يوجد مقياس مقبول عالميا للفقر لذلك يوجد عدد من المناهج المختلفة التي تساعد الممارسين الوطنيين على تحديد مؤشر ات الفقر التي تطابق وضعهم المحدد.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- محمد عبد الشفيق عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل المجتمع العربي (إطار منهجي للسياسات و مقارنة كمية)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، 2009.
- 2- E philip davis, miguel sanchez –martinez, a review of the economic theories of povrety, national institute of economic and social research , n.435, 20 august 2014.
- 3- عبد العزيز السلومي وعمر حوتية، فرص الإقلال من الفقر بالدول العربية في ضوء نتائج التجريبتين الماليزية والسعودية، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09 ديسمبر 2014.
- 4- احسين عثمانى، إيمان بوزيد، أساليب قياس ومكافحة الفقر بين الواقع والمأمول، الملتقى الوطني ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع – رؤية اقتصادية إسلامية جامعة قالمة يومي 17 و 18 سبتمبر 2013.
- 5- طويطي مصطفى، لرح مجاهد نسيم، إشكالية قياس وتقييم ظاهرة الفقر في الدول العربية، الملتقى الدولي حل تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 ديسمبر 2014.
- 6- عدنان داوود العذاري، هدى زوبير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010
- 7- عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001.
- 8- لحيلح الطيب، جصاص محمد، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010.

- sesric comcec**، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، مركز الأبحاث الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (أنقرة) تركيا، 2015.
- 10-إعداد علي عبد القادر علي، تحرير رياض بن جليلي، اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب" المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد رقم 19، ماي 2006.
- 11-شيبان سمير، محاولة اقتراح نموذج قياسي لإشكالية قياس الفقر الحضري و الريفي لولاية سطيف (1990-2010)، مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012 .
- 12-Programme des Nations unies pour le développement (pnud), rapport mondial sur le developpement humain 1997.
- 13-رشيد بوكساني، علام عثمان، دور منظمة الأمم المتحدة في تحديد مفهوم الفقر و الحد من آثاره
الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة 08-09ديسمبر 2014
- 14-الوالي فاطمة، قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر :الاقتصاد غير الرسمي، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016.
- 15-نوار عبد الحميد، دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2014.
- 16-بن جلول خالد و سالم جمال محددات ظاهرة الفقر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1980-2014، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 09، جويلية 2015.
- 17-حاجي فطيمة، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.